مجلة العلوم القانونية والسياسية

اسم المقال: سياسات التنمية الاقتصادية المستدامة ودورها في تعزيز الأمن الإنساني (الامارات انموذجاً)
اسم الكاتب: م.م. آية علي عبدالله سلمان
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/library/9802
تاريخ الاسترداد: 2026/11/22 18:44 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة العلوم القانونية والسياسية جامعة ديالى ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

سياسات التنمية الاقتصادية المستدامة ودورها في تعزيز الأمن الإنساني (الامارات انموذجاً)

Sustainable Economic Development Policies And Their Role In Enhancing Human Security (UAE Is An Example)

الكلمات المفتاحية: هيئة الامم المتحدة، الفقر، الامن، التنمية الاقتصادية، الامارات.
Keywords: United Nations, poverty, security, economic development, UAE.

Doi: https://doi.org/10.55716/jjps.Co.2024.2.5

م.م آية علي عبدالله سلمان
جامعة ديالى- كلية القانون والعلوم السياسية
Assist. Lect. Aya Ali Abdullah Salman
University of Diyala - College of Law and Political Science
ayaali2023@uodiyala.edu.iq

ملخص البحث

Abstract

التنمية الاقتصادية هي عملية خلق الثروة لتحقيق فوائد مجتمعية، مثل تحسين المعيشة وتعزيز الرفاهية والأمن. تتضمن الاستثمار في النمو الاقتصادي لزيادة جاذبيته وسهولته، وتوجيه استثمارات القطاع الخاص نحو فرص النمو المستدام. تسهم التنمية الاقتصادية في توفير دخل وفرص تجارية، وتعزيز البنية التحتية عبر العائدات الضريبية. الدراسة تركز على التنمية الاقتصادية المستدامة في الإمارات ودورها في تعزيز الأمن الإنساني. استخدمت الدراسة المنهج التحليلي لوصف أهمية التنمية الاقتصادية وعلاقتها بالأمن الإنساني، وخلصت إلى أن التنمية الاقتصادية ضرورية لتحقيق تقدم اقتصادي وأمن إنساني مستدام.

Abstract

Economic development involves the creation of wealth that yields societal benefits, including improved living standards, enhanced prosperity, and peace. It entails investment and intervention in natural economic growth to make it more attractive and accessible. It is a coordinated effort by governing bodies to direct private sector investments toward opportunities for sustainable economic growth, providing adequate income, profitable business opportunities, and tax revenues to maintain infrastructure. Economic development is not only community development but also a process to improve the living environment and generate wealth that offers societal benefits. This study focuses on sustainable economic development in the UAE and its role in enhancing human security. Utilizing both analytical and descriptive methods, the study highlights the importance of economic development and its role in bolstering human security, concluding that it is essential for achieving advanced, secure, and developed economic communities.

المقدمـــــة

Introduction

تعد سياسات التنمية الاقتصادية المستدامة عاملاً أساسياً من عوامل تعزيز الأمن الإنساني. عندما تتبنى الدول سياسات تنموية تهدف إلى الاستدامة، فإنها تعمل على تحقيق توازن بين الاقتصاد والبيئة والمجتمع، من خلال تعزيز الاقتصاد بطرق تحافظ على الموارد الطبيعية وتشجع على الابتكار والاستثمار في التكنولوجيا الخضراء، لتتمكن من تحقيق نمو اقتصادي مستدام يستمر على المدى الطويل دون الإضرار بالبيئة أو استنزاف الموارد.

علاوة على ذلك، تساهم سياسات التنمية الاقتصادية المستدامة في تحسين جودة الحياة للأفراد، من خلال خلق فرص عمل، وتوفير خدمات التعليم والرعاية الصحية، وتقليل مستويات الفقر، هذا بدوره يعزز الأمن الإنساني من خلال تعزيز الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي، وتقليل عدم المساواة، وتعزيز الشمولية والعدالة الاجتماعية، يمكن القول إن سياسات التنمية الاقتصادية المستدامة تلعب دوراً حيوياً في تعزيز الأمن الإنساني عبر تحقيق التوازن بين الاقتصاد والبيئة والمجتمع، وتحسين جودة الحياة وتقليل الفجوات الاجتماعية والاقتصادية.

وتم اختيار دولة الامارات كنموذج للدراسة لانها من أكثر دول العالم اهتماماً بتنفيذ تنمية اقتصادية مستدامة شاملة كونها تمثل عاملاً محورياً في تطوير الاقتصاد ونموه والذي يحقق التنمية المستدامة ويحسن مستوى الرفاه الاجتماعي مع مراعاة حفاظها على البيئة والموارد الطبيعية، وتركز على تحقيق اهداف التنمية المستدامة التي تعزز الامن الإنساني وتسعى لرفاهيه الافراد والوصول إلى الطاقة النظيفة، وتوفير الغذاء الكافي بأسعار مناسبة، وتقديم تعليم مرتفع الجودة، ورعاية صحية جيدة، والاهتمام بالأنظمة البيئية المتوازنة، وتنفذ العديد من السياسات والممارسات لتعزيز التنمية المستدامة على المستوى المحلي والعالمي، وجاءت الإمارات في مقدمة الدول العربية من حيث السعادة، وفقاً لتقرير "شبكة حلول التّنمية المستدامة التابعة للأمم المتحدة لعام 2023 " هي الدولة العربية الوحيدة ضمن أفضل (20) دولة عالمياً وحققت المركز (17) عالمياً ضمن تقرير التنمية البشرية (2023_2024) الشامل لـ (193) دولة وتفوقت على دول متقدمة في التصنيف من ضمنها كندا والولايات المتحدة الأمريكية واليابان.

أهمية البحث:

The Significance of The Research:

تأتي أهمية هذا البحث من كون الهدف المحوري للتنمية الاقتصادية هو خلق فرص عمل جديدة والزيادة في دخل الفرد وتأمين جودة الحياة الإجمالية لجميع السكان، و تعتبر استراتيجيات التنمية الاقتصادية ضرورية لجميع المجتمعات من أجل جذب أعمال جديدة والاحتفاظ بالشركات الحالية وتعزيز النمو الاقتصادي حيث تشارك الكثير من العوامل في أهمية التنمية الاقتصادية للمجتمعات وإن أحد أهم هذه العوامل هو خلق فرص العمل، ولأن الأمن يشكل قيمة أساسية في حياة الأفراد والكيانات السياسية حيث تسعى الدول إلى تحقيق أمنها وسلامتها بشتى الطرق والأساليب كالقوة و المساعدة الذاتية والاعتماد المتبادل، ويتفق العديد من العلماء على أن التنمية بمفهومها الشامل وبأبعادها الاقتصادية والسياسية والبعد الثقافي والبيئي والاجتماعي أصبحت مطلب رئيسي لا غنى عنه ولا سبيل للتراجع والعودة بدونه حيث أن التنمية مازالت صلة الوصل والجسر الذي يعبر من خلاله المجتمع الفقير النامي والناشئ من أجل المضي خطوة لبلوغ الرفاهية والاستقرار الاجتماعي وهو من اهداف التنمية المستدامة.

أهداف البحث:

The Aims of the Research:

تكمن الغاية من هذه الدراسة كما يلي : تحديد مفهوم سياسات التنمية الاقتصادية، والتعرف على اهداف التنمية الاقتصادية، وتحديد مفهوم الامن الإنساني وابعاده لاسيما الاقتصادية، والتعرف على دور التنمية الاقتصادية في تعزيز الامن الإنساني، ومعرفة مسيرة التنمية الاقتصادية في الإمارات.

إشكالية البحث:

The Problem of the Statement:

تتجسد اشكاليه هذه الدراسة في مجموعة من التساؤلات منها: ماهي سياسات واستراتيجيات التنمية الاقتصادية المستدامة وما هو دورها في تعزيز وتحقيق الامن الانساني للافراد؟ وماهي اهم السياسات التي اتبعتها دولة الامارات لتحقيق هذا الهدف وهل نجحت في ذلك؟

فرضية البحث:

The Research Hypothesis:

تستند الفرضية التي قام عليها البحث بأن هناك علاقة وثيقة بين تحقيق اهداف سياسات التنمية الاقتصادية المستدامة والامن الانساني، اذ ان هدف هذه السياسات هو الارتقاء بمستوى الافراد على الصعيد الاقتصادي الذي يعد من أهم ابعاد الامن الانساني وهو مانجحت في تحقيقه دولة الامارات.

منهجية البحث:

The Research Methodology:

استند البحث على المنهج الوصفي التحليلي في تحقيق نتائجه ، اذ تم وصف الأمن الإنساني ووصف دور سياسات التنمية الاقتصادية في تعزيز الامن الإنساني، والمنهج التحليلي تم من خلال تحليل وتوضيح التنمية الاقتصادية في الامارات العربية المتحدة وذلك بغية الوصول إلى النتائج العلمية المرجوة من هذه الدراسة.

هيكلية البحث:

The Outline of the Research:

تم تقسيم البحث الى مقدمة وثلاثة مباحث وخاتمة واستنتاجات، تناول المبحث الاول مفهوم التنمية الاقتصادية المستدامة واهدافها، فيما تطرق الثاني الى مفهوم الامن الانساني وابعاده الاقتصادية، اما الثالث تضمن دراسة دولة الامارات كنموذج وبيان مؤشرات التنمية الاقتصادية فيها دورها في تعزيز الامن الانساني.

المبحث الاول

First Topic

مفهوم "التنمية الاقتصادية المستدامة" وأهدافها

The concept of "sustainable economic development" and its objectives

تعد "سياسات التنمية الاقتصادية المستدامة" التي تتبناها الدول للنهوض بأقتصادات بلدانها، جزءاً من تحقيق "برنامج التنمية المستدامة" الذي وضعته هيئة الامم المتحدة، لذلك سنتطرق الى مفهوم التنمية بشكل عام وبعدها نوضح التنمية الاقتصادية، وكما يلي:

المطلب الاول: مفهوم التنمية الاقتصادية

The First Requirement: The concept of economic development

يعود أصل كلمة التنمية في اللغة العربية الى (نَما، نَماء) بمعنى الزيادة او البلوغ والارتفاع، كما يقال "نمى المال" بمعنى زاد، وايضاً "نمى الزرع" أي زاد وكبر[1]، اما مصطلح الاستدامة اصلها مشتقة من الدوام "دَامَ، دَومَ" بمعنى دوام الشي[2].

ان التنمية هي مفهوم واسع واخذ جدلاً كبيراً في الدراسات الاقتصادية حيث يمثل محصله الجهود التي يتم بذلها من اجل تحقيق رفاهية الانسان[3]، اما اصطلاحاً فقد اختلف الاقتصاديون حول هذا المفهوم ولا يوجد تعريف تم الاتفاق عليه من قبل الباحثين ويعود ذلك الى عده امور كل باحث

يعرفها انطلاقا من الأيديولوجية الحاكمة لفكره ولاختصاصه ونتيجة لذلك اختلف النظر الى التنمية بين المفكرين الرأسماليين والمفكرين الاشتراكيين ومفكري الاقتصاد الاسلامي[4].

ان مفهوم التنمية هو مفهوم نسبي محتواه المتغير في الزمان والمكان فبالنسبة الى عنصر الزمان فان التطور الذي يسمح بالحكم على بلد لأنه متقدم اقتصادياً يتغير كل ما مرت فترة معينه من الزمن فمثلا المستوى الذي بلغته الدول المختلفة اليوم اعلى منه في الدول المتقدمة قبل **50** سنه على الرغم من ذلك فأنها متخلفة بمقاييس اليوم اما بالنسبة الى المكان فان لكل بلد خصائصه المتميزة في الاقتصاد والثقافة لذلك من الصعب جدا اعطاء تعريف موحد ودقيق لمستوى التنمية المنشود.

وهناك خلط بين مفهوم التنمية والمفاهيم القريبة منه كالنمو في الاقتصاد حيث بقيت التنمية لفتره طويله محصورة في مفهوم ضيق وهو النمو الاقتصادي وتعرف بانها الجهد المبذول من اجل الارتفاع بالدخل الفردي الحقيقي ارتفاع تراكمي من خلال الاستغلال الأمثل والشامل للموارد البشرية والطبيعية المتاحة، بهدف زيادة الدخل القومي بمعدل يتفوق على معدل نمو السكان[5]. وهذا مفهوم النمو الاقتصادي وليس التنمية الاقتصادية ان الحقيقة التي وصل اليها الفكر التنموي هي ان التنمية هي عباره عن مفهوم معقد تتشابك فيه الجوانب والعلاقات وتتضمن احداث تغيرات جذريه في الهياكل المؤسسية والاجتماعية والادارية وحتى في العادات والمعتقدات[6].

وبالتالي فإن تحقيق التقدم والنمو الاقتصادي لا يعني بالضرورة ان هذا البلد قد قدم تنميه اقتصاديه وان هذا النمو لا يحدث من دون ان ترافقه تحولات وتغيرات هيكلية في الاقتصاد .وبالتالي فان النمو الاقتصادي هو عنصر مهم من عناصر التنمية الاقتصادية ولكنه غير كافي وهو وسيلة من اجل خدمه غايه معينه ولا يمكن اعتباره غايه في حد ذاته[7].

وهكذا نجد تعقد مفهوم التنمية الاقتصادية وشموليته لجوانب متعددة كان وراء تطور التعاريف المعطاة لهذا المفهوم حيث تم ربطه في البداية بضرورة وجود نمو اقتصادي في تقرير التنمية البشرية الصادر عام (**1991**) ثم ركز في مرحله لاحقه على التأكيد على تحسين الحياة المادية مع وضع مؤشرات كميه لقياسها مع ضرورة ان يرافق ذلك مراعاه لحقوق الانسان في المشاركة والحرية السياسية والعدالة[8].

ويتفق بعض الكتاب على أن مفهوم التنمية أشمل من هذا، وأن التنمية ليست مجرد تحسين الظروف المعيشية، بل هي هدف مستمر وقدرة مستمرة على التطوير والتطور والتقدم، تتداخل فيها أبعاد متعددة وتتشابك مع بعضها البعض. ومن ناحية أخرى، وبما أنه لا يمكن تصور التنمية دون محاور وأبعاد

أخرى، أي أنه لا يمكن تصور التنمية الاقتصادية دون تخلف إداري أو سياسي أو ثقافي، فإن التنمية هي تنمية اجتماعية واعية ودائمة. عملية تسترشد بإرادة وطنية مستقلة لتحقيق التحول الهيكلي وإحداث التغييرات السياسية والاجتماعية والاقتصادية، وبالتالي تحقيق زيادة مطردة في القدرات الاجتماعية والتحسن المستدام في نوعية الحياة[9].

ولذلك فإن جوهر التنمية هو أحد التغيرات الأساسية التي لها أثر واسع النطاق في العديد من المجالات، ولها تأثير إيجابي على التقدم والرخاء الاجتماعي. ولذلك فإن التنمية هي التحول من حالة التخلف إلى حالة التقدم، يصاحبه العديد من التغييرات الأساسية في الهيكل الاقتصادي[10].

بعد الثورة الصناعية بدأت بالظهور المشاكل البيئية مما ادى الى ضرورة المناقشة لايجاد حلول لمشاكل البيئة والنمو والقضاء على الفقر وهي الهدف الاساس للتنمية، منذ ظهور مصطلح "التنمية المستدامة" تم تعريفها بعدة طرق ومفاهيم مختلفة، يمكن ايضاح مفهوم التنمية المستدامة الذي ظهر في سبعينيات القرن الماضي على انه "تطوير وتجديد للتنمية استناداً الى تغيرات وتحديات ومتطلبات الوقت الحاضر، بطريقة تضمن الحفاظ على الموارد الطبيعية والاقتصادية المتاحة في الوقت الحاضر وللأجيال المستقبلية، وارتبط بمفهوم التنمية الاقتصادية والبشرية والاجتماعية"[11].

تم توضيح مصطلح التنمية المستدامة بشكل موجز في"برنامج الأمم المتحدة الأنمائي" في عام (1990) كمايأتي "تهدف التنمية البشرية إلى توسيع الخيارات المتاحة أمام الأفراد، إذ أن هذه الخيارات في جوهرها غير محدودة وتتحول بمرور الوقت. لكن في الواقع العملي، تتلخص الخيارات الأساسية في ثلاث نقاط: حياة طويلة وصحية، الوصول إلى المعرفة، والحصول على الموارد التي تضمن حياة كريمة. دون ضمان هذه الخيارات الأساسية، ستظل الكثير من الفرص بعيدة عن المتناول"[12].

تعرف التنمية الاقتصادية بانها الاجراءات التي يتم اتخاذها من اجل تعزيز المستوى المعيشي والاقتصادي لمنطقه معينه وقد تشير التنمية الاقتصادية ايضا الى التغيرات الكميه والنوعية التي يلاحظها الاقتصاد والتي تعمل على مجالات متعددة ومن ضمنها راس المال البشري والبنيه التحتية الأساسية والتنافس الاقليمي والاستدامة البيئية و غيرها من المجالات الاخرى ويختلف مفهوم التنمية الاقتصادية عن النمو الاقتصادي حيث ان التنمية الاقتصادية تشير الى مساعي التدخل في السياسات من اجل ضمان الرفعه الاقتصادية والاجتماعية للأشخاص اما النمو الاقتصادي فهو يشير الى الإنتاجية في الاسواق وارتفاع معدل الانتاج المحلي الاجمالي فالنمو الاقتصادي هو احد جوانب التنمية الاقتصادية وتعمل التنمية الاقتصادية على تحسين الرفاهية الاقتصادية والسياسية للشعوب كافة[13].

المطلب الثاني: اهداف التنمية الاقتصادية المستدامة

The second requirement: sustainable economic development goals

تبنت "الجمعية العامة للأمم المتحدة" في عام (2015) مجموعة من الأهداف لتحقيق التنمية المستدامة، وتهدف خارطة الطريق الشاملة التي تمتد لخمسة عشر عامًا، إلى تمهيد الطريق للتقدم ومستقبل أكثر إشراقًا واستدامة دائمة، وتم وضع برنامج وقرار رسمي، يلزم كل دولة بوضع خطط عمل مستقبلية لتحقيق هذه الأهداف[14] .

تعمل هذه الأهداف بمثابة بوصلة ترشد الدول الأعضاء في الأمم المتحدة في صياغة استراتيجيات دقيقة وواسعة النطاق في مجالات التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية. إن تحقيق هذه الأهداف يتطلب التعاون بين الدول، وكذلك التعاون بين القطاعين العام والخاص، لابتكار وتنفيذ آليات تعزز أنماط الحياة، وتعزز الاستدامة، ومواجهة التحديات العالمية.

تشمل التنمية المستدامة مجموعة من السمات المميزة التي تضمن الشمولية والاستمرارية والعدالة والتوازن، وإنها تعطي الأولوية لرفاهية الأجيال القادمة على الأرباح والنمو الفوري، وتكمن إحدى سماته الرئيسية في تعزيز كفاءة استخدام الموارد والإدارة المسؤولة للموارد، يتم دمج الاعتبارات البيئية في جميع مبادراتها، في حين يتم تشجيع المشاركة النشطة من جميع الأفراد في جميع مراحل العملية التنموية، وتسعى جاهدة إلى إقامة علاقة متماسكة بين المجتمع والبيئة والاقتصاد، الهدف الشامل للتنمية المستدامة هو تحقيق أهداف مختلفة منها[15]:

1. من اهم اهدافها هو ضمان حياة حرة وكريمة للأفراد، والقضاء على جميع أشكال الفقر، وتحقيق الأمن الغذائي من خلال ضمان الوصول إلى مجموعة متنوعة من مصادر الغذاء وتعزيز الممارسات الزراعية.
2. التركيز على الاستثمار في استغلال الموارد الطبيعية الموجودة من خلال المبادرات الاقتصادية التي تساهم في التنمية الاقتصادية للدولة. ويشمل ذلك دعم الاستثمارات المحلية والدولية في الموارد الطبيعية الموجودة داخل أراضي الدولة، فضلاً عن تعزيز البنية التحتية وتشجيع الإنتاج المحلي. علاوة على ذلك، يتم بذل الجهود لتعزيز العلاقات التجارية وتعزيز التجارة بين الدول، وتشجيع الواردات التجارية وتحديد الأسعار والتعريفات الجمركية المناسبة لجميع الصادرات والواردات في جميع البلدان.

3. تلعب التنمية الاقتصادية دوراً حاسماً في مكافحة الفساد الإداري من خلال تنفيذ إجراءات الحد من الفساد ووضع التشريعات التي تحد من انتشاره. ولا تقتصر هذه الجهود على حماية استقرار القطاع الاقتصادي ومنع استغلال موارده فحسب، بل تعزز أيضًا نمو الاقتصاد المحلي، مما يؤدي إلى الرخاء في جميع المجالات الاقتصادية. علاوة على ذلك، تسعى التنمية الاقتصادية إلى تعزيز الاستثمار المحلي والدولي، وبالتالي توفير الدعم لرأس المال العام، الذي ربما يكون قد ضعف بسبب عوامل مختلفة مثل عدم كفاية الاحتياطيات المالية أو مشاكل داخل النظام المالي للدولة[16].
4. تعتبر زيادة دخل الدولة هدفًا أساسيًا للدول النامية. وذلك لأن الدافع وراء سعي أي دولة لخطة التنمية الاقتصادية يكمن في تدهور مستويات معيشة الأفراد، وارتفاع معدلات الفقر، ونمو السكان. والسبيل الوحيد للتغلب على هذه التحديات هو تعزيز الدخل القومي، وبالتحديد الدخل الحقيقي. لا يشمل الدخل الحقيقي النقد فحسب، بل يشمل أيضًا السلع والخدمات الناتجة عن الموارد الاقتصادية للبلد ضمن إطار زمني محدد. إن زيادة الدخل القومي الحقيقي في أي بلد يتوقف على عوامل معينة، مثل معدل النمو السكاني وقدرات الدولة المادية والفنية.
5. يعد تحسين نوعية حياة الأفراد هدفا أساسيا لجهود التنمية، وخاصة في البلدان ذات الاقتصادات المتخلفة. ويتوقف تحقيق الأهداف التنموية الأخرى على تحسين مستويات معيشة الأفراد، والتي تشمل الحصول على الرعاية الصحية والتعليم والضروريات الأساسية. ومن الأمور الأساسية لهذا الهدف تعزيز الموارد المالية للأفراد ومستوى المعيشة العام. ولتحقيق ذلك، أعطت التنمية الاقتصادية الأولوية لنمو الدخل القومي بما يتناسب مع النمو السكاني، وبالتالي زيادة دخل الفرد[17].
6. تقليص نسب الاختلاف في الدخل والثروة بين الافراد، تسعى التنمية الاقتصادية المستدامة الى تحقيق هذا الهدف، وذلك لان البلدان النامية تتصف غالبيتها بتفاوت توزيع الدخل بين الافراد، ولا يوجد توزيع عادل للثروات، اذ يلحظ وجود قسمين في المجتمع: الاول مجموعة صغيرة تمتلك الكثير من الثروات والاموال، وتستحوذ على نسبة كبيرة من الدخل القومي، والقسم الثاني وهم غالبية المجتمع لا يملكون سوى نسبة قليلة من الدخل وفي حالة فقر مفرط، لذلك سعت التنمية

الاقتصادية الى وضع هذا الهدف لحل هذه المشكلة في المجتمعات وضمان التوزيع العادل بين الافراد[18].

7. تنويع مصادر الدخل: ويقصد به عدم اعتماد الدولة في اقتصادها على مصدر واحد مثل النفط او الزراعه او الصناعة فقط، بل يجب ان يكون هناك مصادر متنوعة ودعم جميع القطاعات وتنميتها، وذلك لان الوضع الاقتصادي متقلب وغير مستقر وعند حدوث ازمة اقتصادية في هذا القطاع المعتمد عليه سيؤدي ذلك الى انهيار اقتصاد الدولة بالكامل لاعتمادها على مورد واحد، لذلك ركزت التنمية على هدف تنويع مصادر الدخل للبلدان.
8. العمل اللائق: من اهداف التنمية الاقتصادية توفير فرص العمل للافراد، ويركز على اهمية رفع إنتاجية العمل، وتحقيق مقومات الامن والسلامة في العمل، ويتم ذلك من خلال زيادة الاستثمارات في البلاد، ودعم القطاعات الاقتصادية المختلفة، وتطوير قدرات ومهارات الافراد[19].

المبحث الثاني

The second topic

مفهوم الامن الانساني وابعاده الاقتصادية

The concept of human security and its economic dimensions

يعد الامن الانساني عنصراً مهماً من عناصر التنمية والتطور وضمان حياة كريمة للافراد، وتطور مفهوم هذا المصطلح بتطور الزمن واختلاف، ويتأثر بشكل مباشر بالتغيرات التي تطرأ على المجتمعات سواء كانت سياسية او اجتماعية او بيئية، وسيتم في هذا المبحث توضح مفهومه وابعاده، والتركيز على الابعاد الاقتصادية.

المطلب الاول: تعريف الامن الانساني

The first requirement: Definition of human security

ان الامن يعني الشعور بالاطمئنان ، لكن هذا المفهوم تطور وزادت تعقيداته مع مرور الزمن نتيجة التغيرات والتحديات التي واجهتها البشرية عبر الحضارات اضافة الى تنوع الفعاليات والانشطة العالمية وتعدد مصادر التهديدات التي تواجهها الدول داخلياً وخارجياً، هذا التحول ادى الى بروز مفهوم جديد شمل جميع هذه الظواهر المستجدة وتم نقل التركيز من امن الدولة الى امن الانسان، والذي يعنى به حماية الانسان وابعاده عن الخوف والعنف والافتقار للعدالة الاجتماعية والفقر والاضطرابات السياسية[20].

وفقاً لتعريف "لجنه الامن الانساني الدولية" يتمثل بأنه "حماية الأساسيات اللازمة للبقاء من خلال تعزيز حقوق الانسان وحرياته" وفي تقرير صدر عام (2000) بعنوان "نحن البشر" وصف "الامين العام للأمم المتحدة" الأمن الانساني بأنه "يتضمن معاني اوسع من مجرد غياب النراعات العنيفة فهو يتضمن الانسان والحكم الرشيد والوصول الى التعليم والرعاية الصحية واتاحه الفرص والخيالات لكل شخص في المجتمع لتحقيق امكاناته، هذه الجوانب تساهم في التحرر من الفقر، وتعزيز التطور الاقتصادي ومنع النزاعات وتحقيق الامن الانساني والقومي" [21].

يعرف الامن الانساني على انه الامن الذي يهتم بحمايه الفرد من جميع التهديدات التي تمس حياته وحقوقه وتحريره من جميع القيود التي تشكل خطر على حياته في جميع الاوقات مهما كانت هذه التهديدات جسمانية او أخلاقية ما يجب على جميع المؤسسات ان يضمنوا امن الفرد للإنسان وهو الامن الذي ينطلق من الفرد ويركز على الحاجيات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للفرد ونجد ان هناك بعد اخلاقي يحمله مفهوم الامن الانساني كونه لا يركز على المصلحة بل يركز على تامين الحاجيات الأساسية للفرد الانساني مهما كانت[22].

ومع تباين التعريفات واختلافها؛ الا ان مفهوم الأمن الإنساني بات يتداخل ويرتبط بمجالات مختلفة تشمل الأمن الغذائي، والصحي، والاقتصادي، والبيئي، والشخصي، والسياسي، والمعرفي، والأمن الاجتماعي.ورغم تنوع هذه الروابط؛ فإن الاسس الرئيسية التي يقوم عليها الأمن الإنساني تعتمد على اعتبار الفرد عنصراً اساسياً في التصدي للمسائل والسياسات والتحديات ذات الطابع الأمني والتنموي.

يتسم الامن البشري بأنه قضية ذات طابع عالمي ، مهمة للجميع في كل مكان وزمان، الطبقة الفقيرة والغنية بالقدر نفسه، اذ انه هناك مجموعة من المخاطر المشتركة للجميع منها البطالة والتلوث وانتهاك الحقوق والمخدرات والجرائم ، وتتفاوت هذه التهديدات من دولة الى اخرى، لكن جميعها تكون ظواهر متنامية؛ في الدول المتقدمة يشكل التخلص من الخوف جزءاٍ مهماً من اهتمامات السكان هناك حيث يشعرون بأن التهديدات لأمنهم تتمثل في خطر الجريمة و انتشار المخدرات وزيادة حالات نقص المناعة المكتسبة و ارتفاع مستويات التلوث، أما الدول النامية، يركز افرادها على التحرر من مخاوف الجوع والمرض و الفقر، اذ يعيش جزء كبير من سكان هذه الدول تحت خط الفقر[23].

المطلب الثاني: ابعاد الامن الإنساني الاقتصادية

The second requirement: the economic dimensions of human security

شهد العالم خلال السنوات الأخيرة تطورات عدة تتعلق بالأمن الإنساني، ومن أبرزها: تزايد الاهتمام بالأمن الإنساني في السياسات الدولية والإقليمية والمحلية، وزيادة التمويل المخصّص له، وتطور الأساليب والتقنيات المستخدمة في توفير المساعدات الإنسانية وتقديم الخدمات الضرورية للمتضررين، مثل استخدام التكنولوجيا الحديثة في الاتصالات، ونظم المعلومات الجغرافية لتحديد المناطق التي تحتاج إلى الدعم الإنساني، وتزايد التحديات التي يواجهها العاملون في الأمن الإنساني، مثل العنف والتهديدات الأمنية والتحديات اللوجستية والإدارية وحروب المعلومات وكيفية مواجهتها، إضافة إلى الاهتمام بالتحول الرقمي في الأمن الإنساني، واستخدام التقنيات الحديثة مثل الذكاء الاصطناعي، والتعلّم الآلي والروبوتات؛ لتحسين كفاءة التوصيل، والإغاثة[24].

يتكون الامن الانساني من مجموعة من المكونات والابعاد منها الامن الغذائي والامن الصحي والامن الشخصي والفردي والثقافي والبيئي والسياسي وايضاً هناك مكون مهم وله تأثير مباشر ومتداخل مع جميع الابعاد الاخرى وهو الأمن الاقتصادي، اذ يعد من أهم دعائم الامن الانساني اذا لا يمكن حدوثه واستقراره من دون توفير اقتصاد سليم، هناك علاقة طردية بين الامن الانساني والتنمية الاقتصادية اذا ان احداهمها يتحقق ويزدهر بتحقيق الاخرى، وانه يمكن الوصول للامن الانساني عن طريق التنمية الاقتصادية وليس من خلال النزاعات والحروب السياسية[25].

أما في ظل العولمة الاقتصادية أصبحت اقتصادات الدول مترابطة مع بعضها البعض وعلى جميع المستويات وهذا ما يجعل اي خلل يصيب اقتصاد احدى الدول يؤثر على اقتصاد دولة اخرى ويرتكز الامن الاقتصادي على اتخاذ كافه الاجراءات من اجل حمايه الاقتصاد الوطني من تهديدات العولمة الاقتصادية وبالتالي السعي لتامين الاستقرار الاقتصادي محلياً واقليمياً ودولياً لان الاضطرابات تؤثر سلباً على الامن الإنساني وتجعله في حاله تهديد مستمرة[26].

وقد اصبحت الازمات الاقتصادية تهدد الكثير من الافراد نتيجة دخول رؤوس الاموال بشكل سريع والتي تسبب تدهور الاوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وان الحركة التي تحدث في المحيط المالي لها اثار كبيره على المحيط الحقيقي والتي قد تنعكس سلباً او ايجاباً على المستهلك وعلى النمو الاقتصادي، وللازمات الاقتصادية ايضا انعكاس على المحيط الاجتماعي من خلال علاقة الازمات بخط الفقر حيث تؤدي هذه الازمات الى احداث حالة من الفوضى والفقر واعتماد بعض الدول

على عائدات التصدير وهذا ما يشكل الخطر على تقدمها ويكمن هذا الخطر في حاله انخفاض غير محسوب لسعرها ما يؤدي الى خلق الزعزعة في استقرار هذه الدول[27].

تظهر الاضطرابات الاجتماعية التي تنتج عن الازمات الاقتصادية على تأثير العوامل الاقتصادية على الامن الانساني وذلك لان الامن الاقتصادي يقصد منه التحرر من الفقر والحاجه فالفقر وانحطاط النمو الاقتصادي هي جميعها مؤشرات وظواهر يجب معالجتها، وتعتمد الغايات التنموية اليوم على الاستقرار السياسي والاقتصادي، واللذين لا يمكن ضمانهما الا عبر دعائم اساسية منها تحقيق العدالة، واهتمام المواطن وإيمانه بها، وتعزيز تماسك المجتمع تحت لواء الوطن، ورؤيته الراهنة والمستقبلية.

في ظل التغيرات السريعة على الصعيد الدولي، لاسيما تلك التي تروجها التكنولوجيات المتطورة، ومع الوضع الاقتصادي والاجتماعي غير المستقر في الدول العربية، لم يعُد بالامكان فصل العلاقة بين الفرد وتطور ونمو الدولة، ويتوجب على صانعي السياسات والقرار تبني رؤية جديدة لتلبية تحديات تعزيز الأمن الإنساني في الدول العربية بما يشمل الحاجات والحقوق.

ويتعين على الدول أولاً ان تعنى بتلبية الاحتياجات الاساسية مثل الإسكان والتعليم والصحة، جنباً الى جنب مع تنفيذ برامج اقتصادية واجتماعية تهدف الى رفع وتحسين المعيشة ، بالتوازي مع تطوير الآليات لدمج الأفراد في المساهمة وتنفيذ المشاريع التنموية، ومن المهم أن تترافق مع هذه الجهود تطوير الأطر التشريعية والقانونية لحماية أمن الأفراد على جميع الاصعدة الاقتصادية والصحية والثقافية وغيرها، واعتبار الفرد العنصر الاساسي والجوهري في السياسات العامة.

يتكون الامن الاقتصادي من مجموعة حاجات اساسية تتمثل في الامن الغذائي وهو قدرة الدولة على توفير الغذاء مع ضمان مستوى الاكتفاء للافراد الذي لا يستطيعون الحصول عليه، لانه اهم عنصر للمحافظة على الحياة الكريمة للافراد وهو احد حقوق الانسان وله تأثير على الابعاد الاجتماعية والسياسية ايضاً ليست الاقتصادية فقط.ويضم ايضاً التعليم وتوفير العمل ويعد مصدر الرئيسي لاشباع حاجات الانسان ويسهم في تحويله من الفقر الى الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي، وكذلك توفير الرعاية الصحية للافراد لان المجتمع الذي الخالي من المشاكل الصحية يتميز افراده بالنشاط والقوة وامكانية زيادة الانتاج والايادي العاملة وتقليل البطالة وتحقيق معدل نمو اقتصادي مرتفع [28].

المبحث الثالث

The Third Topic

دراسة دولة الامارات العربية المتحدة

Study of the United Arab Emirates

منذ نشأتها، قدمت دولة الإمارات نموذجًا استثنائياً في اعتبار المواطن كأغلى ثروة ومحور رئيسي في سياساتها، وعملت على توفير أعلى درجات الأمان الاجتماعي من خلال تلبية الاحتياجات الأساسية مثل المساكن والمرافق، بالإضافة إلى تعزيز قطاعات الصحة والتعليم والخدمات الأخرى. ويتجلى هذا النموذج في اهتمام الأجندة الوطنية التي تركز على بناء القدرات الفكرية للأفراد. وتمكينهم لدعم الاهداف الوطنية، مع جهود ملحوظة في تعزيز الآليات التنفيذية، وتبني تشريعات وهياكل قانونية وادارية لضمان سيادة العدل والأمن والسلامة، وتعزيز القيم الانسانية الاساسية مثل كرامة الإنسان والامانة والوضوح والمساواة[29].

تعتبر دوله الامارات العربية المتحدة من اكثر دول العالم اهتماماً بتحقيق التنمية المستدامة حيث تعمل حكومة الدولة لتحقيق استمراريه التنمية المستدامة وضمان التوازن والتكامل بين العوامل الاقتصادية والاجتماعية والبيئية وعملت ايضا على سن مجموعه من التشريعات والقوانين التي تعتبر مثال عالمي لتوفير وضمان التنمية المستدامة لتحقيق الامان على شتى الأصعدة.

المطلب الاول: واقع التنمية الاقتصادية المستدامة في الامارات:

The first requirement: The reality of sustainable economic development in the Emirates:

شهد اقتصاد دولة الإمارات تحولاً كبيراً منذ تأسيسها، من اقتصاد تقليدي يعتمد على مصادر محددة مثل التجارة والزراعة وصيد الأسماك وبناء السفن، إلى اقتصاد حديث ومتنوع، خاصة بعد اكتشاف النفط واستخدامه للتنمية الاقتصادية. فقد وضعت خططاً قصيرة وطويلة المدى، وحققت تطوراً وازدهاراً كبيراً على الصعيدين الإقليمي والدولي، واستطاعت تجاوز الأزمات الكبرى مثل أزمة (2008) التي عصفت بالاقتصاد العالمي. ولم تتأثر باستراتيجيتها الاقتصادية المتنوعة وقوة الصناعة المصرفية سواء على المستوى الاقتصادي أو البيئي أو الاجتماعي، فهي تتبع مبادئ الحرية الاقتصادية ونظام اقتصاد السوق وتلعب دورا بارزا في عملية التنمية المستدامة. ففضلا عن درجة المرونة العالية التي تتمتع بها في السياسات، فهي قادرة على دعم تجارتها المحلية والدولية، بالإضافة إلى تطوير الخدمات الاجتماعية مثل الصحة والتعليم، وقادرة على جذب الاستثمار وبناء البنية التحتية اللازمة لاقتصادها[30].

تتجلى مؤشرات القوة الاقتصادية لدولة الإمارات في عدة مؤشرات، مثل ارتفاع نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، والكفاءة والتوازن في الإنفاق الحكومي وإدارة الأموال العامة، وانخفاض نسب الدين، ونمو الأنشطة التجارية والطيران والسياحة كمناطق حدودية للاستثمار الأجنبي، أثبتت قدرتها التنافسية بين الدول الرائدة في أكثر من (74) مؤشر منافسة عالمي في المجالات الاقتصادية والمالية والرقمية، وفي عام (2023) احتلت المركز الأول في (21) مؤشر منافسة تغطي مختلف الصناعات بحسب تقرير التنافسية العالمية.

ويعكس العدد القياسي لمشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر التي تحققت في تقرير الأونكتاد مكانة البلاد كمركز أعمال دولي ووجهة عالمية رائدة حيث تلتقي الأفكار الإبداعية وتندمج مع رأس المال والاستثمار من جميع أنحاء العالم. ويواصل الاقتصاد الوطني تجاوز المستوى المتوسط في معظم مناطق العالم، سواء على مستوى النمو الاقتصادي، أو بيانات التجارة الخارجية غير النفطية، أو جذب تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، وهو ما يؤكد ثقة مجتمع الأعمال العالمي. إن اقتصاد دولة الإمارات العربية المتحدة والسياسات الوطنية والبيئة التشريعية والالتزام بتحقيق النمو المستدام في تعزيز مستمر[31].

وبما أن الاقتصاد الوطني يعد من أكثر الاقتصادات تنوعاً في العالم، فقد تم تحقيق العديد من المؤشرات الاقتصادية، بما في ذلك كفاءة الأساليب المتبعة والسياسات الاقتصادية المعتمدة، فضلاً عن مرونة الأداء الاقتصادي في مواجهة مختلف التحديات والتحديات. التقدم. ويساهم القطاع غير النفطي اذ ارتفعت نسبه المساهمات في الناتج المحلي الاجمالي الجاري لتصل الى (74.1%) في عام (2018) وايضا ارتفعت النسبة بالأسعار الثابتة لتصل الى (70%) من الناتج المحلي الحقيقي للعام نفسه، وقد حافظ على نمو إيجابي خلال السنوات الماضية، متجاوزاً المتوسط العالمي.

وعززت الإمارات تنافسيتها عام (2023) مؤكدة مراكزها العشرة الأولى في أكثر من (74) مؤشراً للتنافسية العالمية في القطاعات الاقتصادية والمالية والرقمية، محققة الريادة العالمية في عدد من المؤشرات والمحاور الرئيسية، بما في ذلك من خلال قياس الرخاء الاقتصادي للدولة وقدرتها التنافسية وذلك في تقارير التنافسية التي تنشرها أكبر المؤسسات والمنظمات الدولية ذات الصلة[32].

وهي معروفة برؤيتها الطموحة للتنمية المستدامة وتسعى إلى أن تصبح نموذجاً يحتذى به في هذا القطاع من خلال إطلاق مبادرات وطنية مثل "رؤية الإمارات 2031" و "استراتيجية الإمارات للطاقة 2050" وتشمل هذه المبادرات أهدافًا طموحة لتعزيز التنمية المستدامة في مجالات تتراوح بين الطاقة المتجددة والتنقل المستدام والتنقل المستدام. ومن خلال هذا الالتزام، تلعب دولة الإمارات العربية

المتحدة دوراً قيادياً في التنمية المستدامة في المنطقة والعالم. وهي لا تسعى إلى تحقيق أهدافها الوطنية فحسب، بل تسعى أيضا إلى العمل كشريك فعال في الجهود الدولية الرامية إلى التصدي للتحديات العالمية مثل تغير المناخ والفقر والمساواة، وهي تسعى الى توسيع قاعدة اقتصادها وخفض ارتكازه على النفط. وتهدف خطط مثل "مئوية الإمارات 2071" إلى تحويل دولة الإمارات إلى مركز عالمي للابتكار والتكنولوجيا، وبالتالي تعزيز النمو الاقتصادي وتوفير فرص عمل مستدامة للأجيال القادمة.

ولكي تكون دولة الإمارات في طليعة الدول الأخرى، وضعت العديد من الخطط والاستراتيجيات، بما في ذلك "نحن الإمارات2031"، وهي رؤية خطة وطنية تسعى دولة الإمارات من خلالها إلى مواصلة مسيرتها التنموية خلال العقد القادم. وتضع تركيزها على الابعاد الاجتماعية والاقتصادية والاستثمارية والتنموية. وتهدف إلى ترسيخ مكانة الامارات كشريك عالمي ومركز اقتصادي جذاب وفعال، مع تسليط الضوء على ابراز وانجاح النموذج الاقتصادي المتميز لها والفرص المتاحة للشركاء الدوليين، بدأ العمل بالرؤية في عام (2022) وتتعاون كافة الجهات الحكومية والقطاع الخاص لدفع عجلة التنمية وتحقيق الأهداف ضمن الإطار العشري المحدد في الرؤية. وترتكز الرؤية على أربعة محاور وتغطي كافة الجوانب. وتشمل الأقسام الهامة: المجتمع والاقتصاد والعلاقات الدولية[33].

يتمثل المحور الاول في تعزيز رفاهية المجتمع وتقدمه وتوفير جميع وسائل الدعم للافراد ، بينما يتضمن المحور الثاني وضع وتصميم سياسات وخطط عمل تساعد في خلق نمو اقتصادي مرتفع في جميع القطاعات. انطلاقاً من إيمانها بأهمية رأس المال البشري لانه العنصر الأساسي لخطتها التنموية. والمحور الثالث يسعى الى ترسيخ السلام والتعاون المشترك على مستوى المنطقة والعالم ، وان تساهم في نشر الخير والرفاه بين جميع دول العالم بداءً من احترام كرامة الانسان والقيم .والمحور الرابع يسعى الى تحسين الأداء الحكومي ويركز على توفير خدمات حكومية متكاملة وتطوير نماذج عمل مرنة ممتازة بهدف تحقيقفاعلية ونتائج جيدة، وتركز ايضاً على تعزيز البنية التحتية باستخدام الادوات والمعدات التكنولوجية الحديثة، وتعطي أهمية كبرى لتحسين البنية الرقمية ايضاً.

اما ما يخص المؤشرات الوطنية للرؤية تتمثل في زيادة الناتج المحلي الإجمالي وتطوير مساهمة القطاع السياحي فيه ، ورفع معدل الصادرات غير النفطية والتجارة الخارجية، وتقديم مرتبة الدولة لتكون من الدول المتقدمة الاولى في مؤشر التنمية البشرية، وتعزيز خدمات الرعاية الصحية المقدمة، ومؤشر الأمن الغذائي، وتسعى إلى جعل مكانة المدن الإماراتية بين أفضل (10) مدن من حيث جودة الحياة، وجذب المواهب والكفاءات العالمية والاحتفاظ بها، لتصبح الأولى عالميًا في شعور السكان بالأمان[34].

احرزت دولة الإمارات تطوراً مبهراً في اغلب قطاعات التنمية المستدامة، لاسيما في قطاع الطاقة المتجددة، تمكنت أن تحقق تقدماً كبيراً بتطوير مشاريع مثل "محطة براكة للطاقة النووية" و "محطة نور أبوظبي للطاقة الشمسية". اما في قطاع التعليم قامت بتحديث وتطوير المناهج بما يتلائئم مع سوق العمل ومتطلبات الوقت الحاضر، وايضاً باعادة تأهيل البنية التحتية لضمان تعليم ذو جودة عالية وشاملة.

وتدرك دولة الإمارات ضرورة الشراكات الدولية لتتمكن من تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وذلك عن طريق عقد شراكات مع الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات الدولية ، تسهم الدولة في الجهود العالمية لمواجهة التحديات البيئية والاقتصادية والاجتماعية. وهي تنضم وتعقد الكثير من المؤتمرات والانشطة الدولية التي تسعى إلى ترسيخ التعاون لتحقيق التنمية المستدامة.

مع كل التطور والتقدم الذي يتم ملاحظته بشكل بارز في مجال الاستدامة، لكنها مازالت تعاني من تحديات ومشاكل بيئية، لاسيما إدارة الموارد الطبيعية وبسبب موقعها الجغرافي ايضاً تواجه مشاكل التغير المناخي، ، وهي من بين الدول التي تتأثر كثيراً بارتفاع درجات الحرارة وتعاني من قلة المياه. ولكي تتمكن من القضاء وايجاد جلول لهذه التحديات ينبغي عليها ايجاد حلول مبتكرة واتباع سياسات واستراتيجيات تسعى للحفاظ على الموارد ووزيادة وتحسين الكفاءة، وهي تبذل الجهود الازمة من تنويع مصادر الدخل للحفاظ على معدلات نمو اقتصادي مستدامة لتبتعد عن الاعتماد المتزايد على النفط. وتحقيق هذا الهدف يتطلب توازنًا دقيقاً بين الحفاظ على النمو الاقتصادي والحفاظ على البيئة والموارد الطبيعية، وهو تحدٍ يتطلب اتباع سياسات واستراتيجيات حديثة وتكنولوجيا متطورة.

المطلب الثاني: دور التنمية في تعزيز الامن الانساني في الامارات:

The second requirement: The role of development in enhancing human security in the Emirates:

تبرز دولة الامارات هنا بسبب حضورها المتميز في مجال الأمن الإنساني، فضلا عن نجاح استثماراتها في المكون الاجتماعي ومشاركتها في أهداف التنمية الوطنية. وتظهر المقاييس الدولية مدى ترابط المكون الاجتماعي والمبادرات التنموية، لقد احتلت المرتبة (17) عالميًا في تقرير التنمية البشرية لعام (2023_2024) الذي يضم (193) دولة[35]، مما أظهر أنها تتمتع بدرجة أعلى من التنمية من الدول المتقدمة مثل كندا والولايات المتحدة واليابان، قدمت دولة الإمارات العربية المتحدة منذ تأسيسها سياسة فريدة تقدم للمواطن نموذجاً فريداً للثروة، محورها الأمن والمسؤولية الاجتماعية، وتوفير المسكن وغيره من الضروريات، وتطوير الصحة والتعليم وغيرها من الخدمات، ويتجسد النموذج في حرص الأجندة الوطنية الاماراتية على تنمية القدرات الفكرية لأفراد المجتمع وتعزيز قدراتهم لتحقيق الأهداف الوطنية،

ورافق ذلك جهوداً مكثفة لتعزيز اليات التنفيذ واتخاذ مجموعة شاملة من الإجراءات التشريعية والهياكل القانونية والمؤسسية لضمان سيادة القانون وتحقيق العدالة والأمن والسلامة، وتعزيز القيم التي تعزز احترام الإنسان والنزاهة والشفافية في العدالة والمساواة.

1_ القضاء على الفقر والجوع:

على المستوى المحلي، بلغت نسبة نجاح دولة الإمارات في التغلب على الفقر (100%)، كما هو موثق في تقرير (2019) للأمانة العامة للجنة الوطنية لأهداف التنمية المستدامة، لا يبدو أن قضية الفقر مشكلة في البلاد وقد أدى توافر غالبية الموارد إلى نجاح هدف الحد من الفقر، ولا يوجد أحد تحت مستوى الفقر الذي حدده البنك الدولي، تساعد وزارة التنمية البشرية مختلف الأفراد والأسر من خلال دعم الدخل الذي لا يكفي لإعالة أنفسهم وأسرهم، حيث بلغت نسبة السكان الذين تشملهم نظم الحماية الاجتماعية في الامارات العربية المتحدة (41.875%)، وتتركز استراتيجيات الدولة في المقام الأول على مكافحة الفقر والجوع، وتوفير الاحتياجات الأساسية لآلاف الفقراء واليائسين في مختلف البلدان، وقد تم إدراجها في المحافل الإقليمية والدولية على أنها "دولة رائدة" في الجهود الإنسانية، خاصة فيما يتعلق بمكافحة الفقر والجوع والمرض والتهميش والقضايا المحيطة بالتعليم ونقص الخدمات الأساسية، تامين الغذاء بأشكاله وتطوير الزراعة واساليبها والقضاء الكامل على الجوع حيث بلغت نسبة المصابين بالتقزم دون الخامسة (2.58%) والهزال دون الخامسة (0.70%) في دولة الامارات واستطاعت دولة الإمارات ان تحافظ على مكانتها كواحدة من أهم وأكبر الدول من حيث المساعدات التنموية[36].

2_ الصحة والرفاه:

تلتزم دولة الإمارات العربية المتحدة برفع مستوى نظام الرعاية الصحية المتقدم والشامل الذي يمكن للجميع الوصول إليه. هدفها الأساسي هو تعزيز رفاهية ونوعية الحياة لمواطنيها من خلال تعزيز أنماط الحياة الصحية وضمان أعلى مستوى من الاستعداد والرعاية المتخصصة للمستقبل، وينصب التركيز على تعزيز التدابير الوقائية لحماية صحة الأفراد والمجتمع، مع تقديم خدمات فريدة من نوعها تعزز حياة مستدامة وصحية، تقوم دولة الإمارات العربية المتحدة بتوسيع خدمات الرعاية الصحية إلى العديد من البلدان من خلال التعاون مع الحكومات المحلية، وتوفير العلاجات الحيوية لمختلف الحالات مثل أمراض الرؤية والدم والقلب، علاوة على ذلك، تدعم دولة الإمارات العربية المتحدة المنطقة والعالم

بشكل فعال، ليس فقط من خلال المساعدات والخدمات المالية ولكن أيضًا من خلال معالجة الأسباب الجذرية للفقر والجوع والمرض، بهدف إيجاد حلول دائمة[37].

3_ التعليم:

وتستثمر حكومة الإمارات أموالاً كثيرة في تطوير التعليم في ميزانيتها السنوية، حيث خصصت (10.41) مليار درهم لقطاع التعليم في عام (2020) أي ما يعادل (14.8%) من موازنة الحكومة، لدى الوزارة خطة خمسية طموحة لتعزيز نظام التعليم الذي يركز على التعليم، بالإضافة إلى ذلك، سنت سلسلة من القوانين التي تلزم الجميع بإكمال دراستهم، وأصدر مجلس الوزراء توجيهاته بصياغة استراتيجية وطنية لتنشئة جيل قارئ ووضع خطط لتنمية جيل قارئ لجعل دولة الإمارات عاصمة للثقافة والمعرفة، وأطلقت وزارة التربية والتعليم مبادرات تهدف إلى تحسين مستويات التعليم في الدولة بما يتماشى مع أفضل الممارسات العالمية، كما أصدرت دولة الإمارات قانوناً يحمي حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في التعليم، ويضمن القانون حقهم في الالتحاق بأي مدرسة دون استثناء، يقدم قسم التربية الخاصة الرعاية اللازمة للطلاب ذوي الاحتياجات الخاصة وتوفر دائرة التعليم متخصصين في التدريس وبرامج ومرافق تدريبية متخصصة في العمل مع الأطفال أصحاب الهمم.

4_ قطاع العمل والتوظيف:

وفي مجال التوظيف، تعمل وزارة الموارد البشرية والتوطين على ضمان فرص عمل أكبر وسوق عمل مناسب للجميع. حيث قامت بتطوير برامج تدريبية للإماراتيين الباحثين عن عمل، وتوفر خطة التنمية الوطنية النصائح والمعلومات حول الاستعداد لمقابلات العمل، وتنظم قوانين العمل حقوق العمل للعاملين في القطاع الخاص، اذ بلغ معدل البطالة فيها عام (2020) مايبلغ (4.29%) نتيجة جائحة كورونا، لينخفض بعدها الى (3.11%) عام (2021) و(2.97%) عام (2022) والى (2.94%) عام (2023) وهذا يدل على الاستراتيجيات الناجحة التي تتبعها للقضاء على مشكلة البطالة[38].

من أبرز سمات المجتمع الإماراتي التنوع الكبير لسكانه، موطن لملايين العمال الأجانب من أكثر من (200) دولة حول العالم، وتحرص على تنفيذ استراتيجية شاملة لحماية حقوق العمال، خاصة أولئك الذين يعملون في وظائف منخفضة الأجر، وضعت الوزارة خطط استراتيجية شاملة لحماية حقوق العمال في الأجور، وآليات لتمكين المزيد من المرونة وحرية التنقل بين الوظائف، وتوفير السكن المناسب للعمال وبيئة عمل آمنة، وبالإضافة إلى جهودها الرامية إلى تعزيز حماية حقوق القوى العاملة

الوافدة، وتواصل الامارات ووكالاتها المتخصصة وتشارك بفعالية في الحملة الدولية للقضاء على الاتجار بالبشر.

5_ الامن والامان:

إن أساس الازدهار والاستقرار في دولة الإمارات العربية المتحدة يكمن في قوة نظام الأمن والسلامة الذي تتمتع به، وهو ما تؤكده المؤشرات والإحصائيات الدولية التي تصنف دولة الإمارات العربية المتحدة على الدوام في صدارة العالم في خفض معدلات الجريمة، وتعكس هذه الإنجازات التزام الحكومة الثابت بسن التشريعات وتنفيذ المبادرات التي تعزز مجتمعاً آمناً ومستقراً، إن تفاني الامارات في إعطاء الأولوية للأمن والسلامة يتماشى مع هدفها الشامل وهو أن تكون الشركة الاولى المتفوقة عالميًا في هذه المجالات، وتسعى جاهدة للاعتراف بها باعتبارها الدولة الأكثر أمانًا في العالم. ويتجلى هذا الالتزام بشكل أكبر في احتلالها المرتبة الأولى من حيث أقل عدد من جرائم السرقة والجرائم الجنسية، وفي الواقع صنفت مؤسسة غالوب الأمريكية للقانون والنظام مؤخراً دولة الإمارات على أنها أكثر دول العالم أماناً من حيث تصور السكان للسلامة عند المشي بمفردهم في عام (2021) بالإضافة إلى ذلك، حصلت على المركز الثاني عالمياً في التصنيف العالمي للقانون والنظام، وحققت إنجازاً لافتاً بحصولها على المركز الأول عالمياً في خفض معدلات الجريمة وفقاً للمؤشرات والإحصائيات الدولية. ويمكن أن يعزى هذا الإنجاز إلى نظام الأمن والسلامة القوي الذي تتمتع به، والذي يشكل حجر الزاوية في الازدهار والاستقرار في الدولة، علاوة على ذلك، تتبوأ دولة الإمارات مكانة مرموقة كونها الدولة الأولى عربياً وال (30) عالمياً في مؤشر عام (2021) لأفضل الدول في جودة الحياة، كما أن التزامها بالتنمية الرائدة دفعها إلى صدارة مؤشرات التنافسية العالمية[39].

الخاتمـــــــة

Conclusion

ارتبطت كلمة التنمية في الأصل بالتخطيط والإنتاج والتقدم، ولكنها تطورت فيما بعد لتصبح ذات أبعاد مادية ومعنوية. إلا أن التنمية بمعناها العام تعمل على تحسين أوضاع المواطنين وتغير مستويات معيشتهم من خلال رفع دخولهم الشخصية. ولذلك فإن تحسين الظروف الطبية، وزيادة الدخل الحقيقي للفرد، وإحداث تغييرات جوهرية في البنية الاجتماعية في جميع الجوانب الاقتصادية والسياسية والاجتماعية هي عملية مستمرة، أما التنمية الاقتصادية فهي التدابير التي تتخذها مختلف الدول لتحسين مستويات المعيشة والاقتصاد في هذه المناطق. ويختلف مفهوم التنمية الاقتصادية عن النمو الاقتصادي

الذي له تأثير على أمن الإنسان، لأن الأمن الإنساني هو الأمن الذي يحمي الأفراد في كل زمان ومكان من كافة التهديدات التي تؤثر على حياتهم على الاصعدة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية. وبناء على ذلك توصلنا إلى بعض النتائج أهمها:

1. التنمية الاقتصادية المستدامة هي لتحسين الظروف المعيشية لجميع افراد المجتمع وتحديث طرق الانتاج ومن اجل الإدارة الصحيحة والحد من استنفاذ الموارد في الأرض.
2. تتعلق التنمية الاقتصادية المستدامة بتحسين الظروف المعيشية لجميع أفراد المجتمع، وتحديث أساليب الإنتاج، وإدارتها بشكل مناسب، والحد من استنزاف موارد الأرض.
3. تعمل التنمية المستدامة على تعزيز الاقتصاد وتوفير فرص العمل العادلة والجيدة للجميع دون تمييز.
4. إن مفهوم الأمن الإنساني مفهوم غامض لأنه ليس له تعريف واضح، فهو يعرف بأنه حماية العناصر الأساسية للوجود بما يعزز حقوق الإنسان وحرياته. هناك أبعاد عديدة للأمن الإنساني، مثل الأمن الاقتصادي. ونظراً لأهميته، يعتبر الاقتصاد أحد أهم ركائز الأمن الإنساني.
5. حققت دولة الإمارات العربية المتحدة إنجازات بارزة في تاريخها التنموي منذ القدم وحتى يومنا هذا، وصنفت ضمن دول العالم المتقدمة في مجالات التنمية الاقتصادية والأمن الإنساني، وتنعكس السياسات التي تنتهجها في تحقيق الأهداف الاقتصادية المستدامة بما في ذلك تحقيق أهداف التنمية المستدامة. الأمن، وزيادة الدخل القومي، والاستثمار في الموارد الطبيعية، وتعزيز الصحة الشخصية والتعليم، والقضاء على الفقر والجوع، ليس مقتصراً على دولة الإمارات العربية المتحدة بل يمتد ليشمل معظم دول العالم.

الهـــوامـــش

Endnotes

(1) عبد الحليم منتصر، واخرون، المعجم الوسيط، اصدارات مجمع اللغة العربية، ط4 ، مكتبة الشروق الدولية، القاهرة، 2005، ص956.

(2) كينئيتشي أونو، التنمية الاقتصادية في اليابان: الطريق الذي قطعته اليابان كدولة نامية، ترجمة خليل درويش، دار الشروق، 2008، ص163.

(3) كامل بكري، التنمية الاقتصادية ، ط1، دار النهضة العربية للطباعة والنشر والتوزيع، 1986 ، ص54.

(4) ابراهيم العسل، التنمية في الاسلام مفاهيم ومناهج وتطبيقات، الطبعة الاولى، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، 1996، ص 14.

(5) فؤاد عبد المنعم احمد، السياسة الشرعية وعلاقتها بالتنمية الاقتصادية وتطبيقاته، الطبعة الاولى، منشورات البنك الاسلامي للتنمية، 2001، ص51.

(6) محمد صالح تركي القريشي، علم الاقتصاد والتنمية، الطبعة الاولى، دار اسراء للنشر والتوزيع، الاردن، 2010، ص36.

(7) سعادة راغب الخطيب، التنمية الاقتصادية، ط1 ، دار الإعصار العلمي للنشر والتوزيع ، 2017 ، ص33.

(8) اسامه عبد الرحمن، تنميه التخلف واداره التنمية في الوطن العربي والنظام العالمي الجديد، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1997، ص 16.

(9) عبير شعبان عبده، التنمية الإقتصادية ومشكلاتها `مشاكل الفقر – التلوث البيئى – التنمية المستديمة، ط3، دار التعليم الجامعى ، 2013 ، ص36.

(10) مدحت القريشي، التنمية الاقتصادية نظريات وسياسات موضوعات، الطبعة الاولى، دار وائل النشر، عمان، 2007، ص122.

(11) عمر خلف الله، الأمن الانساني والتنمية المستدامة في المنطقة المغاربية: دراسة في الواقع والتحديات، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، المجلد 10، العدد 3، 2021، ص164.

(12) عبدالله القرطبي، في سبيل الفهم السوسيولوجي للأسس العلمية و الرهانات المجتمعية للتنمية المستدامة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2017، ص119.

(13) بنيامين هيجنز، التنمية الاقتصادية، ط2 ، الدار القيمة للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، 2020 ، ص55.

(14) اهداف "التنمية المستدامة لبرنامج الامم المتحدة الانمائي(UNDP)"،الموقع الرسمي لبرنامج الامم المتحدة الانمائي: *https://www.undp.org/ar/arab*

(15) علي كريم العمار، التنمية الاقتصادية _ المكانية الواقع والافاق المستقبلية، مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية،جامعة واسط، المجلد1، العدد29، 2010، ص135.

(16) مجموعة خبراء، المنظور الاقتصادي للتنمية المستدامة،ط2، المنظمة العربية للتنمية الإدارية،2007،ص88.

(17) حوراء رشيد الياسري، الاقتصاد المعرفي ودوره في تحقيق التنمية المستدامة، مجلة نسق، مجلد37، عدد 3، 2023، ص266.

(18) مهدي سهر غيلان، فايق جزاع ياسين، شيماء رشيد محيسن، دراسة تحليلية لأهم مؤشرات التنمية المستدامة في البلدان العربية والمتقدمة، مجلة كلية الادارة والاقتصاد للدراسات الاقتصادية والادارية والمالية، المجلد 2009، العدد 1، جامعة بابل، 2009، ص6.

(19) صادق علي طعان، الاقتصاد المعرفي ودوره في التنمية الاقتصادية، مجلة الغرى للعلوم الاقتصادية والادارية، المجلد 2، العدد13، جامعة الكوفة، العراق، 2009، ص8.

(20) عدنان ياسين مصطفى، كتاب الأمن الإنساني والمتغيرات المجتمعية في العراق – تحليل سوسيولوجي ، ط3، مؤسسة العارف للمطبوعات،2009 ،ص54.

(21) هند فؤاد، مصدر سبق ذكره ،ص11.

(22) لعبان محمد، الامن الانساني في الدول العربية دراسة حالة الاردن، رسالة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الدكتور طاهر مولاي، الجزائر، 2015، ص87.

(23) لعبان محمد،مصدر سبق ذكره، ص90.

(24) شعبان عبدة ابوالعز، اثر الأمن على التنمية الاقتصادية، المؤتمر العلمي الاول،كلية الحقوق، جامعة طنطا،2014، ص15.

(25) مرجع نفسه ،ص54.

(26) خديجة عرفة أمين، الحماية المدنية والأمن الإنساني (المملكة العربية السعودية نموذجا)،ط2، دار جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية ،2019،ص65.

(27) مريم حسام، الأمن الإنساني (وجودة الحق في الحياة) ،ط2، مكتبة الوفاء القانونية ،2017 ،ص64.

(28) هند فؤاد، الأمن الانساني: المفهوم والعلاقات والابعاد، المجلة الجنائية القومية، المركز القزمي للبحوث الاجتماعية والجنائية، المجلد (63)، العدد (2)، يوليو، 2020، ص14.

(29) سحر محمد الفقير، دراسة تحليلية لمسيرة التنمية الاقتصادية لدولة الامارات العربية المتحدةواهمية الشراكة مع القطاع الخاص، وزارة الاقتصاد، الامارات العربية المتحدة، 2019،ص3.

(30) ملاس حسيبة، تجارب عربية في قياس التنمية المستدامة_الامارات العربية المتحدة نموذجا، مجلة الباحث في العلوم الانسانية والاجتماعية، المجلد11، العدد 4، الجزائر،2019، ص40.

(31) أحمد ماجد، دراسة اقتصاد الامارات مؤشرات ايجابية وريادة عالمية، الامارات العربية المتحدة وزارة الاقتصاد، اغسطس 2023، ص12.

(32) أحمد ماجد، مصدر سبق ذكره، ص16.

(33) رؤية "نحن الامارات 2030" ، البوابة الرسمية لحكومة دولة الامارات العربية المتحدة، تاريخ الزيارة: 12/4/ 2024، متاح على الرابط :-*https://u.ae/ar-ae/about-the-uae/strategies-initiatives-and-awards/strategies-plans-and-visions/innovation-and-future--vision2031shaping/we-the-uae-*

(34) رؤية "نحن الامارات 2030"، مصدر سابق.

(35) تقرير التنمية البشرية 2023_2024، برنامج الامم المتحدة الانمائي، 2024، متاح على الرابط: *hdr2023-24overviewar.pdf*

(36) اجندة الامم المتحدة 2023، البوابة الرسمية لحكومة دولة الامارات العربية المتحدة، تاريخ الزيارة: 13/4/ 2024، متاح على الرابط :

nopoverty 1https://u.ae/ar-ae/about-the-uae/leaving-no-one-behind/

(37) اجندة الامم المتحدة 2023،مصدر سابق.

(38) المؤشرات الاقتصادية، الامارات العربية المتحدة، معدل البطالة، تقارير سنوات مختلفة، تاريخ الزيارة:2024/4/15، متاح على الرابط :

https://ar.tradingeconomics.com/united-arab-emirates/unemployment-rate

(39) زينب مكي، الامارات الأولى عالمياً في مؤشر الأمان لعام 2021، جسور بوست، تاريخ الزيارة:2024/4/15، متاح على الرابط:

https://jusoorpost.com/ar/posts/1139%D8%A7%D8%A7%D8%A7%D8%A7%D8%A7%D8%A7%D8%A7%D8%A7%D8%A7

المصـــــــادر

اولاً_ الكتب:

I. عبد الحليم منتصر، واخرون، المعجم الوسيط، اصدارات مجمع اللغة العربية، ط4 ، مكتبة الشروق الدولية، القاهرة، 2005.

II. كينئيتشي أونو، التنمية الاقتصادية في اليابان: الطريق الذي قطعته اليابان كدولة نامية، ترجمة خليل درويش، دار الشروق، 2008.

III. كامل بكري، التنمية الاقتصادية ، ط1، دار النهضة العربية للطباعة والنشر والتوزيع، 1986 .

IV. ابراهيم العسل، التنمية في الاسلام مفاهيم ومناهج وتطبيقات، الطبعة الاولى، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، 1996.

V. فؤاد عبد المنعم احمد، السياسة الشرعية وعلاقتها بالتنمية الاقتصادية وتطبيقاته، الطبعة الاولى، منشورات البنك الاسلامي للتنمية، 2001.

VI. محمد صالح تركي القريشي، علم الاقتصاد والتنمية، الطبعة الاولى، دار اسراء للنشر والتوزيع، الاردن، 2010.

VII. سعادة راغب الخطيب، التنمية الاقتصادية، ط1 ، دار الإعصار العلمي للنشر والتوزيع ، 2017.

VIII. اسامه عبد الرحمن، تنميه التخلف واداره التنمية في الوطن العربي والنظام العالمي الجديد، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1997.

IX. عبير شعبان عبده، التنمية الإقتصادية ومشكلاتها `مشاكل الفقر – التلوث البيئى – التنمية المستديمة، ط3، دار التعليم الجامعى ، 2013 .

X. مدحت القريشي، التنمية الاقتصادية نظريات وسياسات موضوعات، الطبعة الاولى، دار وائل النشر، عمان، 2007.
XI. عبدالله القرطبي، في سبيل الفهم السوسيولوجي للأسس العلمية و الرهانات المجتمعية للتنمية المستدامة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2017.
XII. بنيامين هيجنز، التنمية الاقتصادية، ط2 ، الدار القيمة للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، 2020 .
XIII. مجموعة خبراء، المنظور الاقتصادي للتنمية المستدامة،ط2، المنظمة العربية للتنمية الإدارية،2007.
XIV. عدنان ياسين مصطفى، كتاب الأمن الإنساني والمتغيرات المجتمعية في العراق – تحليل سوسيولوجي ، ط3، مؤسسة العارف للمطبوعات،2009 .
XV. خديجة عرفة أمين، الحماية المدنية والأمن الإنساني (المملكة العربية السعودية نموذجا)،ط2، دار جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية ،2019.
XVI. مريم حسام، الأمن الإنساني (وجودة الحق في الحياة) ،ط2، مكتبة الوفاء القانونية ،2017.

ثانياً_ رسائل الماجستير:

I. لعبان محمد، الامن الانساني في الدول العربية دراسة حالة الاردن، رسالة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الدكتور طاهر مولاي، الجزائر، 2015.

ثالثاً_ البحوث المنشورة:

I. أحمد ماجد، دراسة اقتصاد الامارات مؤشرات ايجابية وريادة عالمية، الامارات العربية المتحدة وزارة الاقتصاد، اغسطس 2023.
II. حوراء رشيد الياسري، الاقتصاد المعرفي ودوره في تحقيق التنمية المستدامة، مجلة نسق، مجلد37، عدد 3، 2023.
III. سحر محمد الفقير، دراسة تحليلية لمسيرة التنمية الاقتصادية لدولة الامارات العربية المتحدةواهمية الشراكة مع القطاع الخاص، وزارة الاقتصاد، الامارات العربية المتحدة، 2019.
IV. شعبان عبدة ابوالعز، اثر الأمن على التنمية الاقتصادية، المؤتمر العلمي الاول،كلية الحقوق، جامعة طنطا،2014.

V. صادق علي طعان، الاقتصاد المعرفي ودوره في التنمية الاقتصادية، مجلة الغرى للعلوم الاقتصادية والادارية، المجلد 2، العدد13، جامعة الكوفة، العراق، 2009.

VI. علي كريم العمار، التنمية الاقتصادية _ المكانية الواقع والافاق المستقبلية، مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية،جامعة واسط، المجلد1، العدد29، 2010.

VII. عمر خلف الله، الأمن الانساني والتنمية المستدامة في المنطقة المغاربية: دراسة في الواقع والتحديات، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، المجلد 10، العدد 3، 2021.

VIII. ملاس حسيبة، تجارب عربية في قياس التنمية المستدامة_الامارات العربية المتحدة نموذجا، مجلة الباحث في العلوم الانسانية والاجتماعية، المجلد11، العدد 4، الجزائر،2019.

IX. مهدي سهر غيلان، فايق جزاع ياسين، شيماء رشيد محيسن، دراسة تحليلية لأهم مؤشرات التنمية المستدامة في البلدان العربية والمتقدمة، مجلة كلية الادارة والاقتصاد للدراسات الاقتصادية والادارية والمالية، المجلد 2009، العدد 1، جامعة بابل، 2009.

X. هند فؤاد، الأمن الانساني: المفهوم والعلاقات والابعاد، المجلة الجنائية القومية، المركز القزمي للبحوث الاجتماعية والجنائية، المجلد (63)، العدد (2)، يوليو، 2020.

رابعاً_ مصادر الانترنيت:

I. اجندة الامم المتحدة 2023، البوابة الرسمية لحكومة دولة الامارات العربية المتحدة، تاريخ الزيارة: 4/13/ 2024، متاح على الرابط :https://u.ae/ar-ae/about-the-nopoverty1uae/leaving-no-one-behind/

II. اهداف "التنمية المستدامة لبرنامج الامم المتحدة الانمائي(UNDP)"،الموقع الرسمي لبرنامج الامم المتحدة الانمائي: https://www.undp.org/ar/arab

III. تقرير التنمية البشرية 2023_2024، برنامج الامم المتحدة الانمائي، 2024، متاح على الرابط: hdr2023-24overviewar.pdf

IV. رؤية "نحن الامارات 2030" ، البوابة الرسمية لحكومة دولة الامارات العربية المتحدة، تاريخ الزيارة: 4/12/ 2024، متاح على الرابط :https://u.ae/ar-ae/about-the-uae/strategies-initiatives-and-awards/strategies-plans-and-visions/innovation-and-future-shaping/we-the-uae--vision2031

V. زينب مكي، الامارات الأولى عالمياً في مؤشر الأمان لعام 2021، جسور بوست، تاريخ الزيارة:2024/4/15، متاح على الرابط:
D7D%7A%8/%D1139https://jusoorpost.com/ar/posts/

VI. المؤشرات الاقتصادية، الامارات العربية المتحدة، معدل البطالة، تقارير سنوات مختلفة، تاريخ الزيارة:2024/4/15، متاح على الرابط
https://ar.tradingeconomics.com/united-arab-emirates/unemployment-rate

References

First: Books:

I. *Abdel Halim Montaser, and others, Al-Mu'jam Al-Wasit, Publications of the Arabic Language Academy, 4th edition, Al-Shorouk International Library, Cairo, 2005 .*
II. *Kenichi Ono, Economic Development in Japan: The Path Japan Has Taken as a Developing Country, translated by Khalil Darwish, Dar Al-Shorouk, 2008.*
III. *.Kamel Bakri, Economic Development, 1st edition, Arab Renaissance House for Printing, Publishing and Distribution, 1986.*
IV. *Ibrahim Al-Assal, Development in Islam: Concepts, Methods and Applications, first edition, University Foundation for Studies, Publishing and Distribution, Beirut, 1996.*
V. *Fouad Abdel Moneim Ahmed, Sharia policy and its relationship to economic development and its applications, first edition, Islamic Development Bank Publications, 2001.*
VI. *Muhammad Saleh Turki Al-Quraishi, Economics and Development, first edition, Dar Israa for Publishing and Distribution, Jordan, 2010.*
VII. *Saada Ragheb Al-Khatib, Economic Development, 1st edition, Dar Al-Assar Al-Alami for Publishing and Distribution, 2017.*
VIII. *Osama Abdel Rahman, Development of Underdevelopment and Development Management in the Arab World and the New World Order, 1st edition, Center for Arab Unity Studies, Beirut, 1997.*

IX. *Abeer Shaaban Abdo, Economic Development and Its Problems `Problems of Poverty - Environmental Pollution - Sustainable Development, 3rd edition, House of University Education, 2013.*
X. *Medhat Al-Quraishi, Economic Development Theories and Policy Topics, first edition, Wael Publishing House, Amman, 2007.*
XI. *Abdullah Al-Qurtubi, For the sake of a sociological understanding of the scientific foundations and societal stakes for sustainable development, Center for Arab Unity Studies, Beirut, 2017.*
XII. *Benjamin Higgins, Economic Development, 2nd edition, Dar Al-Qimah for Printing, Publishing and Distribution, Cairo, 2020.*
XIII. *Group of Experts, Economic Perspective on Sustainable Development, 2nd edition, Arab Organization for Administrative Development, 2007.*
XIV. *Adnan Yassin Mustafa, the book Human Security and Societal Variables in Iraq - A Sociological Analysis, 3rd edition, Al-Arif Publications Foundation, 2009.*
XV. *Khadija Arafa Amin, Civil Protection and Human Security (The Kingdom of Saudi Arabia as a Model), 2nd edition, Naif Arab University House for Security Sciences, 2019.*
XVI. *Maryam Hossam, Human Security (and the Quality of the Right to Life), 2nd edition, Al-Wafa Legal Library, 2017.*

Second: Master's theses:

I. *Laaban Muhammad, Human Security in the Arab Countries: A Case Study of Jordan, Master's Thesis, Faculty of Law and Political Science, Dr. Taher Moulay University, Algeria, 2015.*

Third: Journals and Researchs:

I. *Ahmed Majed, Study of the UAE Economy: Positive Indicators and Global Leadership, United Arab Emirates Ministry of Economy, August 2023 .*
II. *Hawra Rashid Al-Yasiri, The Knowledge Economy and its Role in Achieving Sustainable Development, Nasq Magazine, Volume 37, Issue 3, 2023.*

III. *Sahar Muhammad Al-Faqir, an analytical study of the economic development process of the United Arab Emirates and the importance of partnership with the private sector, Ministry of Economy, United Arab Emirates, 2019 .*
IV. *Shaaban Abdo Abu Al-Ezz, The Impact of Security on Economic Development, First Scientific Conference, Faculty of Law, Tanta University, 2014.*
V. *Sadiq Ali Taan, The knowledge economy and its role in economic development, Al-Ghari Journal of Economic and Administrative Sciences, Volume 2, Issue 13, University of Kufa, Iraq, 2009.*
VI. *Ali Karim Al-Ammar, Economic-Spatial Development, Reality and Future Prospects, Al-Kut Journal of Economic Sciences, University of Wasit, Volume 1, Issue 29, 2010.*
VII. *Omar Khalafallah, Human Security and Sustainable Development in the Maghreb Region: A Study of Reality and Challenges, Algerian Journal of Security and Development, Volume 10, Issue 3, 2021.*
VIII. *Malas Hasiba, Arab experiences in measuring sustainable development - the United Arab Emirates as a model, Al-Bahith Journal in the Humanities and Social Sciences, Volume 11, Issue 4, Algeria, 2019.*
IX. *Mahdi Sahar Ghailan, Fayek Jazaa Yassin, Shaima Rashid Muhaisen, an analytical study of the most important indicators of sustainable development in Arab and developed countries, Journal of the College of Administration and Economics for Economic, Administrative and Financial Studies, Volume 2009, Issue 1, University of Babylon, 2009.*
X. *Hind Fouad, Humanitarian Security: Concept, Relations and Dimensions, National Criminal Journal, Al -Qazami Center for Social and Criminal Research, Volume (63), No. (2), July, 2020.*

Fourth: Internet sources:

I. *United Nations Agenda 2023, the official portal of the government of the United Arab Emirates, date of visit:*

4/13/2024, available at the link: https://u.ae/ar-ae/about-the-uae/leaving-no- one-behind/1nopoverty

II. *"Sustainable development goals of the United Nations Development Program (UNDP)", the official website of the United Nations Development Program: https://www.undp.org/ar/arab.*

III. *Human Development Report 2023_2024, United Nations Development Programme, 2024, available at: hdr2023-24overviewar.pdf*

IV. *"We are the Emirates 2030" vision, the official portal of the United Arab Emirates government, date of visit: 4/12/2024, available at the link: https://u.ae/ar-ae/about-the-uae/strategies-initiatives- and-awards/strategies-plans-and-visions/innovation-and-future-shaping/we-the-uae-2031-vision*

V. *Zainab Makki, The Emirates ranks first in the world in the safety index for the year 2021, Jusoor Post, date of visit: 4/15/2024, available at the link: https://jusoorpost.com/ar/posts/1139/%D8%A7%D7D*

VI. *Economic indicators, United Arab Emirates, unemployment rate, reports for different years, date of visit: 4/15/2024, available at the link: https://ar.tradingeconomics.com/united-arab-emirates/unemployment-rate*